

﴿ باب الفتحة في الدين ﴾

رسالة (البدعة . في صلاة الظهر بعد الجمعة) للشيخ مصطفى الفلايبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم ياملهم الصواب ، ومانع السداد ، ومنزل الكتاب ، طهني العباد ، نسلك
 الاعانة واليسير ، والهداية والرشاد ، انك على كل شيء قدير ، فاهدنا قويم النجاد ،
 أما بعد فاني كاتب في هذه الاوراق اليسيرة ما يتعلق بصلاة الظهر بعد الجمعة كتابة
 يرتفع بها ستار الاوهام ، وتتشع عن وجه الحقيقة سحب الظلام ، مقياً على ذلك البراهين
 القاطعة ، والحجج الواضحة الساطعة ، حتى تجلي الصبح لندي عيني ، ويزول الغطاء والرين ،
 فتبدو الشمس من برحها مشرقة الوجه ، زاهرة الطامة ، فلا يبقى حينئذ مقول لقائله
 ولا مجال لمعارض ، فالحق أحق أن يتبع ، وما الحقيقة الا بنت البحث ، وما المقصد من هذه
 السطور الا اظهار الحق ، وتبيان الصدق ، ولا بد للحقيقة أن يعلو منارها ، ويشرق سناؤها ،
 فتعل كتاب الباطل وتزهق ، وتفشل انصاره وتمحق ، وقد قال بعض أساتذتنا الاعلام
 « انما بقاء الباطل في غفلة الحق عنه » آخذاً هذا المعنى من قول الله سبحانه (بل تقذف
 بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق) وقوله جل ثناؤه (ان الباطل كان زهوقاً)

والداعي لتحرير هذه الرسالة ان بعض خطباء المساجد في مدينتنا بيروت منع من
 صلاة الظهر بعد الجمعة في مسجده فاعترض عليه بعض الفقهاء الشافعية وحصل في المسألة
 أخذورد واتقسم طلاب العلم على قسمين ففهم من يقول بجمعها ومنهم من يقول بوجوبها
 أو سنيها ومعنى على ذلك أشهر والمسألة في ميدان البحث والاتقاد الى أن ظهرت في هذه
 الأيام رسالة في الموضوع للشيخ مرحوم علي نور الدين الشبرايملي الشافعي حكى فيها اقوال
 الشافعية في المسألة وحكم بأن صلاة الظهر بعد الجمعة مع التعدد إما واجبة مع التعدد
 لغير حاجة وإما سنة مع التعدد للحاجة ، وقد سئ في هذه الرسالة بعض المنتسبين للعلم
 واغرى بعض المترين بطبعها وتوزيعها على العوام مجاناً

وقد جاء في مقدمة الساعي بطبعها من الاتقاد على الخطيب مالا يحمد ذكره ،
 فقد وصفه بأنه فرق كلمة الخاصة وشوش اذهان العامة ثم اتبع ذلك بقوله « ولا يخفى
 مافي ذلك من الضرر المين حيث يؤدي الى شق عصا المسلمين » الى آخر ما قال . علي حين

ان العامة لم تشوش أفكارهم ، ولم تفرق كلمتهم ، وانما تحزب بعض الفقهاء من أمثاله هو الذي نه أفكار الخاصة ، وشئت أذهان العامة ، على أن هذه المسألة خاصة بالشافعية ومن وافقهم دون غيرهم من المسلمين ، فكيف يقال : شق بعمله هذا عصا المسلمين وفرق كلمهم . واني متكلم في هذه المسألة على ثلاثة اجزاء : البحث الاول في الكلام على تعدد الجمعة . الثاني في الكلام على الظاهر بعد الجمعة . الثالث في عرض المسألة على الكتاب والسنة

﴿ البحث الأول في الكلام على تعدد الجمعة ﴾

اعلم أن الفقهاء اختلفوا في تعدد الجمعة على قسمين فهم من منع التعدد مطلقا سواء كان الحاجة أم لا وهو غير معتمد في المذهب كما صرحوا به ومنهم من أجاز التعدد بشرط الحاجة وهو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الفقهاء ، ثم اختلف أصحاب هذا القول في تفسير الحاجة على أقوال فهم من قال الحاجة باعتبار من يصلها بالفعل ومنهم من قال الحاجة باعتبار من يلب حضوره فعلى هذين القولين يكون التعدد في بيروت ونحوها زائداً عن الحاجة لان الذين يحضرونها تكفيهم مساجد أقل من المدة لها : ومنهم من قال الحاجة باعتبار من تصح منه الجمعة ويدخل في ذلك النساء والصبيان ، ومنهم من قال إن الحاجة باعتبار من تلزمه الجمعة وهو المعتمد عندهم ، فعلى هذا القول المعتمد وما قبله يكون التعدد في بيروت ونحوها حتى مصر ودمشق لحاجة بل هو أقل من الحاجة

«ولباب القول» أنه ان اعتبرتم أن الجمعة في بيروت ونحوها متعددة لغير حاجة فيجب الاقتصار على ما يكفي الناس لا أن نوجب عليهم صلاة الظهر بعدها لانها عبادة لم يأمر الله ولا رسوله بها ، وان اعتبرتم أنها متعددة لحاجة بنا ، على القول المعتمد فلا لزوم لصلاة الظهر بعدها لان الامام حينما دخل بغداد صلى فيها الجمعة مع تعددها ولم يصل بعدها الظهر . واعلم أن منشأ هذه الاقوال ما تعارض من قول الامام الشافعي وفعلة فظاهر كلامه أنه لا يجوز التعدد وأما دخوله الى بغداد ووجود أهلها يصلونها بمثلين أو ثلاثة وعدم انكاره عليهم وصلاته معهم سنتين فهو دليل على اقراره التعدد ان كان الحاجة . وأما من قال أن سكوته من باب ان المجتهد لا يرد على مجتهد فمفقوس لانه ان كان لا يجيز التعدد لحاجة بدليل جده سكوته على ذلك من باب رؤية المنكر وعدم ازالته ونحوه

الامام عن ذلك، وان كان يجوز التعدد لحاجة فقد قضي الأمر، ومن قال بمحتمل ان الشافعي صلى
الظهر لا الجمعة أو انه كان يعيد الظهر بعد الجمعة تقول له ان الدين لا يثبت بالاحتمال
وان المنقول خلاف ما محتمل وغير ما تدعي، ولهذا أجاب عنه جمهور أصحابه بأن تعدد الجمعة
في بغداد اذ ذاك لشدة الاجتماع لكثرة أهلها وتبعهم الشيخان كالروايي قال في الحلية
«ولا نص فيه لشافعي ولا محتمل مذهبه غيره» اه أي لم ينص الشافعي على مسألة التعدد
في حالة الاضطرار ومذهبه يقتضي جوازها لان المشقة تجلب التيسير، وأما قول المزني في
المختصر «ولا يجمع في مصر وان عظم وكثرت مساجده الا في مسجد واحد» فليس
فيه ما يدل على عدم جواز التعدد لحاجة فينبغي حمله على حالة السعة والاختيار، دون
المشقة والاضطرار، وهي فيما اذا وجد مسجد يجمعهم جميعا لان مسألة الامام في بغداد
دليل على ذلك، وصريحة في جواز التعدد عند الاقتدار، فسقط قول من قال لا يجوز تعددها
ولو في حالة الاضطرار،

وشبهة من قال بعدم جواز تعدد الجمعة هو أنها لم تقم في زمنه صلى الله عليه وسلم
الا كذلك أي في مكان واحد فلو جاز تعددها لحصل ذلك في زمنه عليه الصلاة والسلام
وقول في الجواب من وجوه

الاول انه لم يكن من حاجة الى التعدد لان مسجد الرسول كان يكفيهم جميعا
فلا معنى حينئذ للكثرة لما هو معلوم من أن المسلمين لم يكونوا يبايعون من العدد ما يلقوه
بعد زمان النبي والخلفاء الراشدين لكن لما اتسعت دائرة الاسلام وكثرت فتوحاته ودخل
الناس فيه أفواجا أفواجا في مشارق الارض ومفاربها تصير عليهم الاجتماع لاقامة الجمعة
في مسجد واحد فدعتهم الحاجة الى تعددها عملا بقوله عليه الصلاة والسلام يسروا
ولا تصروا وقوله تعالى «وما جعل عليكم في الدين من حرج» ولأنه ان كان المقصد من
عدم التعدد شمار الجمعة فالشمار حاصل أيضا مع التعدد لحاجة

الثاني الحرص على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وسماع خطبه ومواظبته وأوامره
ونواهيه وأي مسلم يرغب عن الصلاة مع النبي الى غيره،

الثالث الحرص على اجتماع الكلمة وعدم التفرق بقدر الامكان لان هذا هو من حكم
صلاة الجمعة لا يبدل عنه الا لضرورة كضيق المصل الواحد مثلا. وقد تناقض بعضهم

فقال يجب إقامة الجمعة في مصلى واحد ولو غير مسجد وان حصل بذلك مشقة من حر أو برد أو مطر الخ وقد قاس تلك المشقة على مسألة الجهاد والحج وان لم يكن بين القيس والقيس عليه جامع ، قال بعض الفقهاء عندنا: وذلك كرهل يروت ونحوه ، يخج وخج والجواب عن ذلك أن هذا القول ماز عن التليل ومخالف لعمل الامام الشافعي لأنه لم يأمر أهل بغداد بالاجتماع في غير المساجد بل أقرهم على التعدد للحاجة اليه

اني لا عجب من تجويزهم أو ايجابهم الاجتماع للجمعة في غير المسجد ان لم يكن فيه لاهم منهم التعدد بحجة أنها لم تعدد في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف يقولون بصحتها في غير المسجد مع أنها لم تفعل في زمن الرسول الأ في المسجد (١)

فلمعري ان هذا ترجيح بلا مرجح فتجويزكم للمسألة الأولى يقتضي تجويز الثانية وهو التعدد للضرورة وهو ما أقر عليه الامام الشافعي ولم ينكره ، فمدولكم بلا دليل عن عمل الامام ، ضرب من التمنت والاهام ،

على أنه لم يقل عن المصوم ولا عن الصحابة ما يدل على عدم جواز التعدد وأما من قال ان عدم التعدد في زمنهم دليل على عدم جوازه فنقول له قد أخطأت المرعي فان كثيراً من الامور لم تكن في عهد الرسول ثم دعت الحاجة والوقت الى إيجادها منها ان القرآن لم يكن مجموعاً في عهده صلى الله عليه وسلم ثم رأت الصحابة رضوان الله عليهم ان من اللازم جمعه خشية ضياعه ، وهكذا الأحاديث الشريفة كانت العلماء تتناقلها في الصدور ثم رأوا من المصلحة كتبها في الدفاتر وهكذا أكثر العلوم الدينية والسرية الخ فهل يقال لا يجوز فعل ما تقدم ، نعم لا يجوز أن نخترع أمراً دينياً لم يكن على عهد النبي اذا لم تحوج الضرورة الى فعله كصلاة الظهر بعد الجمعة مثلا

(١) اللهم الا ماورد من اقامتها في غيره اذ كان النبي مسافراً مع الصحابة في بعض الاسفار ولا حجة لهم به لان ذلك كان في السفر لا الحضر فان قالوا نحن نخرج للضرورة الضيق فنقول لهم نحن نعدد للضرورة نفسها والمسئلتان سواء ، على أنهم لا يهتمون بهذا الحديث لانهم يوجبون لصحة الجمعة أربعين مقيمين والصحابة اذ ذاك مسافرون فاحتجاجهم بشيء منه وطرح الآخر ضرب من البعد عن الحق وسيأتي معنا توضيح المقام في البحث الثالث ان شاء الله اه منه

ثم ان عدم التعدد في زمانه عليه الصلاة والسلام ليس دليلاً على عدم جواز التعدد لانه لم يرد قول بمنه ، ومن المعلوم المسلم المقرر أن الأصل في الشيء ان يكون مباحاً الا اذا ورد دليل على تحريمه أو كراهته وأي دليل ورد في ذلك ، فالحق الحق عباد الله فالحق أحق ان يتبع ان شربتم سحرة سمحة لا تكاف فيها فلا تضيقوا على أنفسكم فبيكم يقول الدين يسر وان ينادي الدين أحد الاغلبه ، وقال أيضاً في حديث آخر « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدٌ حدوداً فلا تنهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها »

فما ت مما تقدم ان الحق من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى هو جواز تعدد الجمعة متى دعت الحاجة الى ذلك وهو ما تقتضيه قواعد الشريعة المأهولة وان التمسك في تفسير الحاجة أن العبارة بمن تجب عليهم الجمعة صلواتهم لا فان كانوا لا يكفهم مصلي واحد صلوا في عدد يكفهم من المساجد ، وعليه فالمساجد التي تقام فيها الجمعة في بيروت ومصر وماضارعها من المدن متعددة للحاجة بل هي أقل من الحاجة إذ لو صلي كل من تلزمهم الجمعة لضافت عليهم المساجد وبقي منهم جم بلا صلاة كما هو المشاهد في رمضان والاعباد

البحث الثاني في الكلام على الظهر بعد الجمعة

علمت في البحث السابق الكلام على التعدد وان الحق جوازه. وإنما ذاك كرون لك في هذا الفصل الكلام على صلاة الظهر بعد الجمعة اذا تعددت فتقول: ان ذلك واقع فيما اذا كان تعددها لغير حاجة فان الظهر تلزم بعدها في صورته ذكرها لك قريباً ، وأما اذا تعددت حاجة فلا ظهر بعدها مطلقاً بل هي باطلة قطعا ان صليت ، ولا يقال تسن الظهر اذا تعددت حاجة خروجاً من خلاف من أوجبها ، لانا نقول بل السنة بل الواجب تركها مراعاة لمن لم يقلها لانها لم يدل عليها دليل بل هي مخالفة لعمل الامام الشافعي رضي الله عنه لانه لم يصلها في بغداد ولم يؤثر عنه قول في سنيتها مع التعدد لحاجة فكيف ترك الامام ونعمل بغير قوله ان هذا لمن العجب ، على أن التقليد للشافعي لا لهم حتى يخترعوا أقوالاً لم يقلها أو يخالفوه أو يقولوا بغير قوله ومع ذلك يقولون هذا مذهب الشافعي وما هو بمذهبهم وقد ذكرت لمضهم ان كتاب الامم للامام الشافعي يطبع في هذه الايام فقال

لا حاجة لنا به لأنه لا يجوز أن نعمل إلا بالكلام المتأخرين ، يعني لا يجوز له تقليد الشافعي فاسمع هذا وانعجب نعم لو ظهر أن كلام الامام مخالف للدليل وكلام اتباعه موافق له يجب أن تترك قول الشافعي وتبني أتباعه لأن الشافعي أمر باتباع الدليل حينما كان وقد صح عنه أنه قال « إذا صح الحديث فهو مذهبي » ونكون في هذه الحالة أيضاً متابعين للشافعي لمانقضين له ويفهم هذا السر من يفهمه ويجهله من يجهله ، ولكنهم يخالفونه فيما لا دليل لهم عليه وذلك من عدم الاطلاع على كلامه وإهمال كتب المتقدمين التي فيها الخبر كله ،

وقد قال بعض الفقهاء عندنا ممرضاً بالمانعين من صلاة الظهر بعد الجمعة « رأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى » على أني أفصح صدري وأفتح أذني لسماع اعتراضه وأجيبه عليه وإن كان كلامه مما لا ينبغي أن يرد عليه فأقول رأيت أيها الفقيه لو أن انساناً صلى الظهر ست ركعات مثلاً ادعاه يصلي أم تممه ؟ رأيت لو أن جاهلاً صلى تقلاً ليس له سبب متقدم أو مقارن في وقت من الأوقات المحظور فيها ذلك أتيح له الصلاة أم تحظرها ؟ رأيت رأيت الخ . . .

ونرجع الى بحثنا فنقول : إن مذهب الشافعي عليه الرحمة في هذه المسألة إن الجملة إن تسددت لغير حاجة في البلد الواحد في مواضع فالجملة للسابق ويصلي الباقيون الظهور لفساد جمعهم ، وإن أشكل السابق أعادوا كلهم ظهراً ولو أعادت طائفة منهم الجملة أجزأهم ذلك ، ومسألة الاشكال لا تأتي إلا إذا اجتمعوا وتذاكروا فظهر لكل فريق منهم ما وقع في نفسه الريب والشك في سببه بالجملة ، وأما قبل الاجتماع بالفريق الآخر الذي أقام جمعة ثانية وثالثة والتحدث معهم فلا يحصل الشك ، يدل على ذلك ما قاله الشافعي وهو قوله « ولو أشكل ذلك عليهم فمادوا فجمعت منهم طائفة ثانية في وقت الجملة أجزأهم ذلك » اه فهل يستقيم ذلك إلا بعد الاجتماع والتحدث ؟ والافكيف يحكمون بفساد جمعهم كلهم بدون تثبت ؟ وأما إذا لم يعلم السابق ولم يحصل اشكال بل صلى كل فريق ظاناً أنه السابق ولم يطرأ عليه ما شكك بسببه فلا ظهر عليه وجهته صحيحة وهذه الصورة لم ينص عليها الشافعي فينبغي حملها على ما قلناه لأن الأصل عدم سبق غيره له ولم يكن هناك ما يمارضه فيبقى ما كان على ما كان

على أنه لو فرضنا ان الجمعة في بيروت ونحوها متممة لغير حاجة « وان كان الواقع خلافه بناء على القول المستند » فلا تنزم بعدها الظهور أيضا والسبب في ذلك عدم معرفة السابق بالجمعة وعدم الشك بانسبغ لان كل انسان يصلي ظاننا انه السابق ويذهب لاشغاله ولم يكن هناك اجتماع ولا تحادث في السابق حتى يعلموا فساد حججهم او الشك في صحتها بل من الغريب ان الداخل الى المسجد من الطلبة او العامة مرطن نفسه على صلاة الظهر بعد انقضاء صلاة الجمعة بدون تثبت ولا تحقق معتقدين ان الجمعة لا تجزئهم لانها صارت عادة لهم قضى بها التقليد الاعمى الصرفة وكيف يجوز ان يصلي المرء صلاة معتقداً انها لا تجزئته؟ الامر يميل عن الشافعي ولا استحبابه ما يجزئ ذلك بل ولا عن احد من الأئمة اللهم الا بعض الفقهاء المتأخرين ، الذين لا يجوز تقليدهم لأحد من المسلمين

هذا وعني يقول بعدم لزوم الظهور بعدها من علماء الشافعية الاحياء علمان من اعلاهم ومحران من محورهم لا يمكن ان يشكر فضلها او يجحد علمها وهما الاستاذ العلامة الفقيه المحدث الشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي مدينتنا بيروت والشيخ الفقيه الزاهد المفضل خاتمة المحققين في المذهب الذي اطلق عليه لقب الشافعي الصغير الشيخ عيسى الكوردي المتوطن في دمشق الشام ، وقد نقل الموجبون لاعتقادها عن كتاب الكفاية للاستاذ مفتي بيروت المتقدم ما يدل على وجوبها اوسنتها والحقوه برسالة الشبرايملي بمد طبعها وتوزيها فان كانوا يعتبرون ان كلامه ليس حجة فلا قيمة اذن لهذا النقل ولا حجة لهم به وان كانوا يعتبرون انه حجة فنقول لهم : انه كتب ذلك مسaire للفقهاء المتأخرين وقد رجع عن هذا القول كما صرح بذلك من استفتاء بهذا الخصوص ، وقوله في المسألة هو ما فصلناه سابقا وقد ألف بهذا الخصوص رسالة مطولة جواباً لسائل سأله اسمعني ياها

وقد نقل عدد من اهالي بيروت ان الفهامة المحدث الفقيه علامة وقته المرحوم الشيخ محمد الحوت الكبير البيروتي صاحب التأليف النافعة لم يكن يصلي الظهر بعد الجمعة ابداً ، وكذا ولد العالم الزاهد الشيخ عبد الرحمن احد القائلين بوجوبها قد ثبت باقراره انه لا يصليها في مناظرة جرت بينه وبين بعض القائلين بعدم مشروعيتها

واقبته صرات فلم اراه يصلحها

وقد رأيت في كتاب الاجوبة العراقية للشيخ الآلوسي العلامة الشهير صاحب التفسير كلاماً في الموضوع قال بعد أن اورد كلام متأخري الشافعية مانصه : وكنت اذا شافني مقلداً لهذا القول « وهو جواز تعددها في البلد الواحد » فلم اكن أصلي الظهر بعد الجمعة. نعم كنت احياناً أصليها في بيتي وانكر في قلبي على من يصلحها في الجامع بجماعة لما كنت اسمع من كثير من العوام ما يدل على اعتقادهم ان الله تعالى فرض على الصاد يوم الجمعة وليتها ست صلوات ، وما كنت ارى منشأً لذلك اظهر من إزام كثير من الشافعية لاقامة الظهر في المسجد الجامع بجماعة وانا اليوم ارى صلاة الظهر بعدها في البيت للاشتباه في تحقق بعض شروط الصحة واني ليضيق صدري ولا ينطق لساني « اه (لها بقية)

أناك عيال الحسنة

(كتاب الامامة والسياسة)

كنا نسمع بهذا الكتاب ونرى اسمه في الكتب فتحنى لو نراه لمكان مؤلفه أبي عبدالله بن قتيبة في العلم وتقدمه في الزمن فهو من أهل القرن الثالث ومن أصحاب الرواية حتى أتاح الله لطبعه في هذه السنة محمد أفندي محمود الرافعي وهو تاريخ الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من ملوك المسلمين الى عهد المأمون. والكتاب في السجام عبارته ، وتحري مؤلفه في روايته ، مما لا يستغني المسلم عن قراءته ، ومن قرأه معتبراً يعرف شيئاً من قوة روح الاسلام وكيف أحيا الله به هذه الامة حتى صار يؤثر عنهم من السبل والحكمة وهم لم يدارسوا السياسة ولا تربوا في حجورها - مالا يؤثر منه من ملوك أوربا وحكامها على رقيهم المشهود في العلوم الاجتماعية والسياسة وأخذ أهم على أنفسهم ، وما نحب توجيه النظر اليه المقارنة بين ملوك المسلمين وأمرائهم حتى بعد ان صارت اختلافه ملكاً عضواً مخالفاً لكثير من أصول الاسلام وبين ملوكهم وأمرائهم في هذا الزمان - الذي انحطت فيه الامة الى حضيض الهوان. فما أوردته في ذلك